المزيد في متصل الأسانيد عند الإمام الترمذي في كتابه الجامع

The Increase in the Number of Hadith Narrators in Imam Altarmathi' Book (Aljami')

وسيم شولي*، وفريز نجم

Waseem Sholi & Fariz Najm

*وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. كلية الدعوة الإسلامية، قلقيلية، فلسطين

*الباحث المراسل، بريد الكتروني: waseemsholi@gmail.com

تاريخ التسليم: (2015/5/12)، تاريخ القبول: (2015/6/30)

ملخص

يعالج هذا البحث موضوعا من أهم مواضيع علوم مصطلح الحديث، وهو موضوع المزيد في متصل الأسانيد، عند الإمام الترمذي، في كتابه الجامع، حيث جاء هذا البحث في دراسة نظرية تحيط بجوانب الموضوع المدروس. وقد عرّف الباحثان: "المزيد في متصل الأسانيد" واختيار الراجح، ثم بينا أسباب وقوع المزيد، ووسائل النقاد في كشف المزيد، وعلاقة المزيد في متصل الأسانيد بالمرسل الخفي، وعلاقته بزيادة الثقة، ثم بينا منهج الإمام الترمذي في المزيد في متصل الأسانيد، من خلال كتابه الجامع، هذا هو موضوع هذا البحث. فإن كان فيه فضل فمن توفيق الله، تعالى، وإن كان غير ذلك فمن عند الباحثيْن اللذيْن يرجوان من الله، تعالى، العفو والعافية والقبول.

الكلمات المفتاحية: علم الرجال، مصطلح الحديث، علل الحديث، علم الجرح والتعديل.

Abstract

This study has dealt with the most important topics of hadith which talks about the increase in the number of the hadith narrators. The study is a theoretical and practical which makes it important, accurate, objective and serious. It also defines the subject "the increase in the number of hadith narrators" and the choice of the most correct one. The study also shows the reasons beyond this increase and the critics' means to reveal it. It shows the relationship of the increase in the number of the narrators' list with the unmentioned names in the narrators list and the

relationship with the increase in the reliability of the narrator and the opinion of Imam Altarmidhi of this increase in his book (Aljami'a).

Keywords: The science of narrators, the science of Hadith, the science of describing the narrators whether they are trust or not.

المقدمة

يعد موضوع "المزيد في متصل الأسانيد" من أهم موضوعات علوم الحديث، حيث عقد له العلماء مبحثا خاصا في كتب مصطلح الحديث، إلا أن هذا الموضوع ما زال يكتنفه كثير من الغموض، وقد اختلف فيه العلماء قديما وحديثا، ولما كان منهج الأئمة المتقدمين منهجاً علمياً تطبيقياً على الرغم من أنهم لم يصرحوا دائما بمنهجهم في اختيار الأحاديث أو انتقاء الأسانيد، ولم يبينوا لنا الأسس التي اختاروا بموجبها أحاديث مصنفاتهم، ولما كان كتاب الجامع للإمام أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى (210-279هـ) يعد من أبرز هذه المصنفات التي عنيت بالجوانب التطبيقية النقدية لعلوم مصطلح الحديث فقد اخترناه ليكون ميدانا لهذا البحث.

وقد جاء البحث في: مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

- المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد.
- المبحث الثاني: أسباب وقوع المزيد في متصل الأسانيد مع الأمثلة.
- المبحث الثالث: وسائل النقاد في كشف المزيد في متصل الأسانيد.
- المبحث الرابع: علاقة المزيد في متصل الأسانيد بالمرسل الخفي وزيادة الثقة.
- المبحث الخامس: منهج الإمام الترمذي في المزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد

قال الإمام ابن جماعة (ت733هـ) في تعريف المزيد في متصل الأسانيد: "هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا، وهماً منه وغلطاً"[(1)].

وقال الحافظ ابن كثير (ت774هـ): "هو أن يزيد راو في الإسناد رجلا لم يذكره غيره وهذا يقع كثيرا في أحاديث متعددة"[(2)].

(1) ابن جماعة، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، تحقيق كمال الحوت، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، ص78.

(2) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1979م، ص149.

أما الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) فقد ذكر في تعريفه ضابط هذه الزيادة وشرطها، قائلا: "وإن كانت المخالفة بزيادة راو أثناء الإسناد ومن لم يزدها أتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في وضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنا مثلا ترجحت الزيادة"(1).

ويتضح من تعريف الحافظ ابن حجر شروط رد الزيادة وهي على النحو التالي:

1. أن يكون من لم يزدها أتقن ممن زادها.
2. أن يقع التصريح بالسماع أو الإخبار، أو التحديث في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنا مثلا، ترجحت الزيادة.

ويستخلص من كلامهم أن المزيد في متصل الأسانيد كما يقول نور الدين عتر هو: "زيادة راو على سبيل الوهم في سند متصل"(2).

ولبيان المقصود من هذا التعريف نوضحه على النحو الآتي

أي إذا جاء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة، فتارة تكون الزيادة بكثرة الرواة لها، أو بضبطهم وإتقانهم، وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعا للترجيح والنقد، فإذا رُجحت الرواية الناقصة كان الزائد من نوع المزيد في متصل الأسانيد.

وصورة المزيد في متصل الأسانيد بأبسط وأيسر بيان كأننا جئنا إلى يحيى بن سعيد الأنصاري، فرأيناه روى حديثا، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب مثلا، ثم رأيناه يعني: يحيى بن سعيد الأنصاري روى الحديث نفسه عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب مثلا، فننظر إن كان يحيى قد سمع من علقمة بدليل آخر، فنحكم للروايتين بالاتصال، وتكون الرواية الأولى من المزيد في متصل الأسانيد.

وإن كان يحيى لم يسمع من علقمة، فتكون الرواية الأولى متصلة والثانية منقطعة، ثم ننظر: فإن كان الاختلاف من يحيى نفسه، فهو خلل في الحفظ وهو نوع من الاضطراب، وإن كان من بعض الرواة عنه قمنا بعملية الترجيح.

والقرائن والمرجحات تختلف اختلافا واسعا، ولا تنحصر في الحفظ ولا في كثرة العدد، وإنما يدرك ذلك الأئمة بما حباهم الله من حصيلة واسعة ناتجة عن دراسة الطرق والأسانيد، وخبرة دقيقة واعية بالرواة ودرجاتهم في الحفظ والإتقان، ومدى معرفتهم بأحاديث الشيوخ.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن

(1) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق صلاح عويضة، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص72-73.

(2) عتر، نور الدين محمد، منهج النقد في علوم الحديث، ط(3)، دار الفكر، دمشق، 1993م، ص364.

الذي أكثر من الطرق والروايات ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم فكل حديث بمفرده والله أعلم"[1].

المبحث الثاني: أسباب وقوع المزيد في متصل الأسانيد

السبب الأول: الوهم

والوهم هو الخطأ الناشئ من الثقة، لأن الأصل في الراوي الثقة أن يضبط ويحفظ ما يروي إلا أنه قد يشذ فلا يضبط الرواية فنجده يرفع الموقوف أو يصل المرسل أو يزيد في السند رجلا ليس منه، مخالفا غيره ممن هو أوثق منه، والوهم لم يسلم منه أحد من الحفاظ، وقد تضافرت أقوال أئمة الحديث في تقرير هذه الحقيقة.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد القطان ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يَعْرَى من الخطأ والتصحيف"[2].

وقال الإمام الترمذي: "لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة ، مع حفظهم"[3]، وقال عبد الله ابن المبارك: "ومن يسلم من الوهم"[4]، وقال الإمام مسلم بن الحجاج: "فَلَيْسَ منْ ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وإن كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله"[5].

ومثال الوهم: ما أخرجه الإمام البخاري قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث عن سعيد هو المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ...الحديث.

قال الحافظ بن حجر: قوله "الليث عن سعيد" في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد، وكذا لابن مندة من طريق ابن وهب عن الليث، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد[6]. أورد هذا الحافظ في معرض المقارنة بين الروايات، ويقول الباحثان: أراد الحافظ أن يبين أن يعقوب بن إبراهيم وهو ثقة أخطأ في سند هذا الحديث فزاد محمد بن عجلان مخالفا رواية الجماعة، ومن هو أوثق منه علما أن في

(1) ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي (ت852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق سعود السعدي ومحمد فارس، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م،ص296.
(2) ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان، (ت385هـ)، تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م،ص352.
(3) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت795هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق د. همام سعيد، ط(1)، مكتبة المنار، الأردن، 1987م، 431/1.
(4) المرجع السابق نفسه، 436/1.
(5) مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت261هـ)، التمييز، تحقيق د. محمد الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، بدون تاريخ، ص124.
(6) ابن حجر، فتح الباري، 203/1.

بعض الطرق قد صرح الليث بالسماع مباشرة عن سعيد كما هو عند الإسماعيلي، وهذا من فوائد المستخرجات.

السبب الثاني: سوء الحفظ

وسوء الحفظ هو: أن يكون الراوي لم يترجح جانب إصابته على جانب غلطه فيكون غلطه مساويا لأصابته أو أكثر،[1] ويفهم من هذا أن سوء الحفظ يختص بالضعفاء من الرواة غالبا وهو على قسمين: الأول: أن يكون ملازما للراوي في جميع حالاته والثاني: أن يكون طارئا على الراوي.

فالقسم الأول: يسمى حديثه في اصطلاح المحدثين عندما يخالف الثقات "الشاذ" على رأي بعض أهل الحديث كما يقول الحافظ ابن حجر[2]، ويقول فاروق حمادة: "وحري أن يسمى في هذه الحالة بالمنكر، وهو مردود على كل حال، وأما القسم الثاني: فإن كان سوء الحفظ طارئا على الراوي، إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو غرقها، أو سرقتها، فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط، وقد حدث هذا لغير واحد من جلة المحدثين"[3].

وهكذا نجد أن سوء الحفظ يختص بالضعفاء من الرواة الذين يكون سبب ضعفهم ناشئا من عدم ضبطهم غالبا لما يروون، فمثل هؤلاء لا تقبل زيادتهم في السند أو المتن، لأنهم يكونون بذلك قد خالفوا الثقات فيستنكر العلماء مثل هذه الزيادة.

ومثال ذلك: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، قال: حدثنا سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبة قالت: "أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير"[4].

قال الإمام الدارقطني: وهذا الحديث رواه مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن المنصور بن المعتمر عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها[5].

وقال ابن حجر: ومؤمل بن إسماعيل البصري نزيل مكة من صغار التاسعة: صدوق سيء الحفظ[6].

وكذلك فقد خالف وكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن يوسف وروح بن عبادة حيث رووا الحديث دون ذكر عائشة، والحديث متصل لأن صفية صحابية.

---

(1) الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، ط(8)، مكتبة المعارف، الرياض، 1987م، ص125.
(2) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص82 بتصرف.
(3) حمادة، فاروق، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ط(1)، دار السلام، القاهرة، 2008م، ص294-295 بتصرف.
(4) البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض، حديث رقم (5171) 297/10 -298 مع فتح الباري.
(5) الدارقطني، علل الدارقطني، 159/15.
(6) ابن حجر، التقريب، 294/2 رقم (7915).

وقال ابن حجر: واللذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد، فالذي يظهر على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الأسانيد[1].

السبب الثالث: سلوك الجادة

ومعنى ذلك أن يكون الخطأ سببه وجود طريق معروفة مشهورة يكثر ترددها على الألسنة فيعدل الراوي عن الطريق الصحيحة ويذكر طريقا أخرى مسلوكة فيقال هنا سلك الجادة أو الطريق السهل.

ومثال ذلك: ما أخرجه الإمام الترمذي في جامعه قال : حدثنا هناد حدثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها"[2].

ثم ذكر من رواه، وقال : قال أبو عيسى: قال محمد: حديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك، وزاد عن أبي إدريس الخولاني، وإنما هو: بسر بن عبيد الله عن أبي واثلة بن الأسقع.

هكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وليس فيه عن أبي إدريس الخولاني، وبسر بن عبيد الله قد سمع من واثلة بن الأسقع.

قال الباحثان: رواية بن المبارك من المزيد في متصل الأسانيد، وقد رجح الترمذي الرواية الناقصة عليها لأن ابن المبارك أخطأ وغلط بروايته وقد خالف الجماعة الثقات فعدت زيادته غلطا.

قال أبو حاتم الرازي: "بسر قد سمع من واثلة، وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم"[3].

يقول الباحثان: وسلوك ابن المبارك للجادة، لأنه كثيرا ما كان يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة.

وقال ابن أبي حاتم في موضع آخر: ابن المبارك أدخل بينهما أبا إدريس، وسئل أيهما أصح عندك، فقال: الصحيح ما يقوله أهل دمشق، ليس بينهما أبو إدريس، وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس، لأن بسر بن عبيد روى عن واثلة ولقيه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئا، وأهل الشام أضبط لحدثهم من الغرباء[4].

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، 298/10.
(2) الترمذي، الجامع الكبير، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها حديث رقم (1050).
(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث، 80/1.
(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث، 368/1.

المبحث الثالث: وسائل النقاد في كشف المزيد في متصل الأسانيد

يستعين النقاد على ذلك بقرائن عديدة منها

أولاً: جمع طرق الحديث والمقارنة بينها

وذلك أن يجمع الحافظ طرق الحديث مستقصيا لها من الجوامع والمسانيد والأجزاء، ويسبر أحوال الرواة ويعتبر مكانتهم في الحفظ ومنزلتهم في الإتقان، ويعرف من دار عليهم الإسناد من المحدثين ومن أوثق الناس فيهم، ويميز أصح الأسانيد، ويجتهد في الفحص عن طرق الحديث من جهة تفرد الراوي وعدم المتابعة أو المخالفة له ممن هو أحفظ وأضبط أو أكثر عددا.

وبعدها تتم معرفة الأسانيد التي اشتملت على زيادة راو وتحديد موضع الزيادة وهل هو موضع اتفاق من الرواة أم موضع خلاف.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجتمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضا"[1] وقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تَجْمَعْ طُرُقَهُ لم يتبين خطؤه"[2].

ثانياً: معرفة مراتب الرواة من جهة الضبط والإتقان

من أجل الترجيح بينهم عند الاختلاف، قال الخطيب البغدادي: قال علي بن المديني "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته وَيُعْتَبَرَ بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[3].

ثالثاً: معرفة مواطن الرواة

حيث إن لاختلاف المواطن أثرا مهما في معرفة الطريق الأولى بالصواب، لأن بعض الرواة إذا رووا عن غير بلدهم أخطأوا بسبب عدم إتقانهم لحديثهم[4].

ومن أقوالهم في ذلك قول الإمام أحمد "الثوري أعلم بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش"[5]

---

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، ط(1)، مكتبة المعارف، الرياض، 1983م، 212/2.

(2) المرجع السابق نفسه، 212/2.

(3) المرجع السابق نفسه، 295/2.

(4) الوريكات، الدكتور عبد الكريم، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ط(1)، مكتبة أضواء السلف، السعودية، 2000م، ص247.

(5) ابن رجب، شرح علل الترمذي، 453/1.

وقد أعل أبو حاتم رواية لابن المبارك غلطه فيها لزيادته رجلا في سند متصل، وقال: "فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم"[1].

رابعاً: إخراج الإمام البخاري والإمام مسلم للحديث في الأصول بدون الزيادة

لأن ذلك منهما حكم بصحته واتصال سنده وإشارة إلى ترجيحه على غيره.

المطلب الرابع: علاقة المزيد في متصل الأسانيد بالمرسل الخفي وزيادة الثقة

أولاً: علاقته بالمرسل الخفي

تعريف المرسل الخفي: وقد اختلفت آراء العلماء في تعريفه اختلافا كثيرا ومتشعبا، لكن الراجح والمعتمد في ذلك هو "الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه ولم يلقه"[2].

وعليه فإذا ورد حديث بإسناد واحد من طريقين، وفي أحدهما زيادة راو أو أكثر احتمل كون الزيادة وهما ممن زادها فيكون الحكم للناقص، والآخر من نوع المزيد في متصل الأسانيد، واحتمل كون الزيادة راجحة والحكم للزائد، فيكون النقص من نوع المرسل الخفي.

لذا قال الإمام ابن الصلاح: "وهذا وما سبق في النوع الذي قبله يتعرضان، لِأَنْ يُعْتَرَضَ بكل واحد منهما على الآخر"[3]، وكذلك فقد جمع بينهما الحافظ العراقي في نوع واحد فعنون "خفي الإرسال والمزيد في متصل الإسناد"[4]، وقال الحافظ العراقي أيضا: "ويشتبه ذلك على كثير من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للناقص، والزائد وهم، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد فلذلك جمعت بينه وبين خفي الإرسال وإن كان ابن الصلاح جعلهما نوعين"[5].

وأخيرا يمكن القول إنه ثمة فرقا بين النوعين، وقد عني العلماء بتمييز كل من النوعين عن الآخر، وقد ذكروا فرقين رئيسين هما:

1. في نوع المزيد لا بد من ثبوت السماع تاريخيا بين الراويين المتواليين في الإسناد الناقص بخلاف المرسل الخفي.

---

(1) ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد (ت327هـ)، علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1985م، 80/1.

(2) الدكتور عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص386.

(3) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت643هـ)، علوم الحديث، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط(3)، 213م، ص291.

(4) العراقي، زين عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ)، التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي، عناية محمد العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، 306/2.

(5) العراقي، التبصرة والتذكرة، 307/3-308.

2. في المزيد تكون صيغة الداء صريحة في السماع بين الراويين في الإسناد الخالي عن الراوي الزائد بأن يقول: حدثنا أو سمعت أو أخبرنا، هذا مع كون الراوي أتقن ممن زادها، فيحكم للإسناد الخالي عن الراوي الزائد، لأن فيه زيادة ثقة وهي إثبات سماعه ممن فوقه بخلاف المرسل الخفي، حيث يكون الإسناد الخالي عن الراوي الزائد مستعملا صيغة عن أو قال أو نحوها[1].

ثانياً: علاقة المزيد في متصل الأسانيد بزيادة الثقة في السند

وزيادة الثقة في السند تعني: "هي ما يكثر من اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله وكذا في رفعه ووقفه"[2]، إن هناك صلة وثيقة بين المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد، وذلك لأن زيادة الثقة في الإسناد فرع عن زيادة الثقة بشكل عام[3].

المبحث الخامس: منهج الإمام الترمذي في المزيد في متصل الأسانيد

لم يصرح الإمام الترمذي في كتابه الجامع بقضية المزيد في متصل الأسانيد إلا في مواضع قليلة جدا وقد استعمل في ذلك صيغة "زاد بعضهم في الإسناد رجلا" وسوف نستعرض هذه المواضع، لنتعرف على منهجه في ذلك[4].

الحديث الأول: قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْثٍ، فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ فُلاَنًا وَفُلاَنًا لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَرَدْنَا الخُرُوجَ: إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فُلاَنًا وَفُلاَنًا بِالنَّارِ وَإِنَّ النَّارَ لاَ يُعَذِّبُ بِهَا إِلاَّ اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا[5].

قال أبو عيسى: وفي الباب عن ابن عباس، وحمزة بن عمرو الأسلمي، وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم، وقد ذكر محمد بن إسحاق بين سليمان بن يسار وبين أبي هريرة رجلا في هذا الحديث وروى غير واحد مثل رواية الليث، وحديث الليث بن سعد أشبه وأصح.

وقال الترمذي: في كتابه العلل الكبير: "سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: الناس يروونه مثل هذا إلا أن محمدا بن إسحاق روى هذا الحديث فقال: عن سليمان بن يسار، عن أبي إسحاق

(1) العراقي، التبصرة والتذكرة، 308/2 بتصرف، وأنظر: العلائي، خليل بن كيكلدي بن عبد الله (ت761هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، ط(3)، عالم الكتب، بيروت، 1997م، ص126.

(2) الدكتور عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 423.

(3) سعيد، الدكتور همام، العلل في الحديث، ط(1)، دار العدوي، الأردن، 1400هـ، ص204.

(4) ما ذكر أعلاه نماذج تطبيقية للتوضيح، وليست دراسة إحصائية استقرائية.

(5) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، الجامع الكبير، تحقيق د. بشار عواد، ط(2)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، رقم الحديث 1571 أبواب السير، باب20، 189/3.

الدوسي، عن أبي هريرة، قال محمد: والرواية عندي ما روى الليث وغيره ليس فيه أبو إسحاق، وسليمان بن يسار قد سمع من أبي هريرة"[1].

ولقد رجح الإمام الترمذي عدم الزيادة لأن الليث بن سعد أحفظ من محمد بن إسحاق بن يسار، والليث بن سعد بن عبد الرحمن أو الحارث المصري (ت175هـ)، قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة[2]، ومحمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي المدني (ت150هـ)، قال عنه ابن حجر: صدوق يدلس[3]، وهذا الحديث هو من المزيد في متصل الأسانيد. قال الحافظ ابن حجر: "وسليمان بن يسار قد صح سماعه من أبي هريرة ، يعني وهو غير مدلس فتكون رواية بن إسحاق من المزيد في متصل الأسانيد"[4].

الحديث الثاني: قال الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، أَنَّ شُرَحْبِيلَ بْنَ السِّمْطِ، قَالَ: يَا كَعْبُ بْنَ مُرَّةَ، حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحْذَرْ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الإِسْلاَمِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ القِيَامَةِ[5].

قال أبو عيسى: وفي الباب عن فضالة بن عبيد، وعبد الله بن عمرو، وحديث كعب بن مرة هكذا رواه الأعمش، عن عمرو بن مرة، وقد روي هذا الحديث عن منصور عن سالم بن أبي الجعد وأدخل بينه وبين كعب بن مرة في الإسناد رجلا.

والرواية الأولى منقطعة، لأن سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شرحبيل وقد نص على ذلك أبو داود[6]، لذلك رجح الترمذي الرواية التي فيها الزيادة، وذلك لأن منصور بن المعتمر أحفظ وأتقن وأثبت من الأعمش والله أعلم، ومنصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أو عتاب الكوفي، ثقة ثبت كان لا يدلس من طبقة الأعمش (ت132هـ)[7].

---

(1) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، العلل الكبير، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، ط(1)، عالم الكتب، بيروت، 1989م، ص260، رقم 473.

(2) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق خليل شيحا، ط(2)، دار المعرفة، بيروت، 1997م، 147/2رقم6382، وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، تهذيب التهذيب، تحقيق صدقي العطار، ط(1)، دار الفكر، بيروت، 1995م، 606/6/رقم5880.

(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 153/2رقم6424.

(4) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز، ط(1)، دار الفكر، بيروت، 1993م، 258/6.

(5) الترمذي، الجامع، أبواب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من شاب شيبة في سبيل الله، رقم 1634، 224/3.

(6) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، السنن، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م،30/3/إثر حديث رقم 3967، كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل.

(7) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 282/2 رقم7776.

والأعمش هو سليمان بن مهران الاسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس من الخامسة(ت147هـ) [1].

الحديث الثالث: قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لاَ يَكُونُ لأَحَدِكُمْ ثَلاَثُ بَنَاتٍ أَوْ ثَلاَثُ أَخَوَاتٍ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلاَّ دَخَلَ الجَنَّةَ.

قال أبو عيسى: وأبو سعيد الخدري اسمه سعد بن مالك بن سنان، وسعد بن أبي وقاص هو سعد بن مالك بن وهيب، وقد زادوا في هذا الإسناد رجلا[2].

قلت: لم يحكم الترمذي على هذا الحديث بحكم.

الحديث الرابع : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ عِنْدَ فِتْنَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، وَالقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي وَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ لِيَقْتُلَنِي؟ قَالَ: كُنْ كَابْنِ آدَمَ[3].

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي هريرة وخباب بن الأرت وأبي بكرة وابن مسعود وأبي واقد وأبي موسى وخرشة، وهذا حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن الليث بن سعد، وزاد في الإسناد رجلا، وقال أبو عيسى، وقد روي هذا الحديث عن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه.

قلت: حكم الترمذي على الحديث بالحسن، يعني أنه رجح الرواية الناقصة والله أعلم.

الحديث الخامس: قال الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الغَنَوِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ تَجْلِسُوا عَلَى القُبُورِ، وَلاَ تُصَلُّوا إِلَيْهَا[4].

ثم قال حدثنا محمد بن بشار، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك بهذا الإسناد نحوه ثم قال حدثنا علي بن حجر وأبو عمار قالا: أخبرنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وليس فيه عن أبي إدريس، وهذا الصحيح، وقال أبو عيسى:

(1) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 319/1/رقم2882.
(2) الترمذي، الجامع، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات، رقم 1912، 474/3.
(3) الترمذي، الجامع، أبواب الفتن، باب ما جاء أنه ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، رقم 2194، 61/4.
(4) الترمذي، الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها، رقم 1050، 355/2.

قال محمد: حديث ابن المبارك خطأ ، أخطأ فيه ابن المبارك، وزاد عن أبي إدريس، وإنما هو: بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع.

ورواية ابن المبارك من المزيد في متصل الأسانيد، وقد رجح الترمذي الرواية الناقصة عليها، لأن ابن المبارك أخطأ وغلط بروايته وقد خالف الجماعة الثقات فعدت زيادته خطأ.

وقد رجح ذلك أيضا الإمام الدارقطني: قال: "والمحفوظ ما قاله الوليد ومن تابعه عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر ولم يذكر أبا إدريس الخولاني فيه"[1].

قلت: واضح من كلام الإمام الترمذي والدارقطني، أن رواية ابن المبارك من المزيد في متصل الأسانيد، حيث اتفقا على خطأ الزيادة، وبالتأمل في كلامهما نستخلص القرائن التي اعتمدا عليها في ترجيح الرواية الناقصة على الزائدة وهي:

1. مخالفة ابن المبارك لرواية الجماعة.
2. سلوكه للجادة، لأن كثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس الخولاني فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة.
3. ذلك لأن الوليد بن مسلم وقد تابعه، وهو من أهل الشام فتقدم روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، لأنه شامي وهم أعرف بحديث بلدهم والله أعلم.

الحديث السادس: قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ اليَزَنِيِّ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ، إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ، فَتَقَالَّ النَّاسَ عَلَيْهَا، جَزَّأَهُمْ ثَلاَثَةَ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلاَثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ[2].

وفي الباب عن عائشة وأم حبيبة وأبي هريرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، حديث مالك بن هبيرة حديث حسن هكذا رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق، وروى إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق هذا الحديث، وأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا.

وقد رجح الترمذي الرواية الناقصة، وحكم على الرواية التي بها الزيادة بالضعف وذلك بتعقيبه على الحديث وقوله ورواية هؤلاء أصح عندنا.

الحديث السابع: قال الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلاَلِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ القَوْمِ فِي سَفَرٍ فَعَطَسَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ: عَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّكَ، فَكَأَنَّ الرَّجُلَ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَقُلْ إِلاَّ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(1) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله الهندي، ط(1)، دار طيبة، الرياض، 1985م، 43/7.
(2) الترمذي، الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت، رقم 1028، 335/2.

وَسَلَّمَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّكَ، إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَلْيَقُلْ لَهُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِي وَلَكُمْ[1].

قال أبو عيسى: هذا حديث اختلفوا في روايته عن منصور، وقد أدخلوا بين هلال بن يساف وسالم رجلا.

وقد ذكر الترمذي الاختلاف في الحديث ولم يقض ويعقب عليه بشيء.

الحديث الثامن: قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ أَبُو زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ، وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ أَوْ مِنْ طَعَامِكَ، وَأَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ. قَالَ: وَتَلاَ هَذِهِ الآيَةَ {وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}[2].[3]

قال أبو عيسى: حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث شعبة عن واصل لأنه زاد في إسناده رجلا.

وقد رجح الإمام الترمذي: الرواية الزائدة وقبل الزيادة.

وهكذا فقد تبين للباحثين ما يلي:

1. إن الإمام الترمذي لم يكن له منهج كلي مطرد في المزيد في متصل الأسانيد.
2. وكان القبول والرد عنده متوقفا على القرائن والمرجحات، فكان أحيانا يرجح الرواية الزائدة، وتارة يرجح الرواية الناقصة، وتارة يذكر الروايتين ولم يحكم على الحديث بشيء.
3. وقد ظهرت للباحثين أهمية المزيد في متصل الأسانيد.
4. وأظهرت كذلك براعة وتضلع الإمام الترمذي في الحديث وعلومه: إسنادا ومتنا، فكان بحق إماماً بارعاً وناقداً بصيراً، رحمه الله تعالى.

الخاتمة والنتائج

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

1. أظهر البحث أهمية المزيد في متصل الأسانيد وأنه من أنواع علوم الحديث التي يقل في أهل الصنعة من يتقنها.

(1) الترمذي، الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت، رقم 2740، 456/4.
(2) سورة الفرقان، الآيات 68-69.
(3) الترمذي، الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت، رقم 3183، 246/5.

2. وأظهر البحث أنه ثمة علاقة بين المزيد في متصل الأسانيد وبين زيادة الثقة وكذلك بينه وبين المرسل الخفي.
3. وأظهر البحث أهمية كتاب الجامع للإمام الترمذي وأنه كتاب تأصيل ونقد وعلل مما يجعله كذلك ميدانا للدراسات التطبيقية.
4. وظهر للباحثين أن منهج الإمام الترمذي كان منهجا يتسم بالتصريح والوضوح في إبراز قضية المزيد في متصل الأسانيد، وإنه لم يستخدم طريقة الإشارات واللطائف التي التزمها الكثير من الحفاظ الكبار والنقاد العظام في مصنفاتهم وعلى وجه التحديد شيوخه الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما الله تعالى.
5. وظهر للباحثين من خلال هذا البحث قدرة الإمام الترمذي الفائقة على النقد والترجيح والتعليل مما فاقت أساليبه في ذلك من سبقه من الأئمة والنقاد.
6. إن الإمام الترمذي لم يكن له منهج كلي مطرد في المزيد في متصل الأسانيد ، وكان القبول والرد عنده متوقفا على القرائن والمرجحات.

References and Books

- At-Tirmidhi, Muhammad Ibin Īsá Ibin Sawrahز (d 279 AH.). *(Al-Jame"a Al-Kabir)*, (the Great Collection) verification of Dr. Bashar Awat, version(2), House of the Islamic West, Beirut. 1998.
- At-Tirmidhi, Muhammad Ibin Īsá Ibin Sawrah (d 279 AH.). *(Al-Ilal Al-Kabir) (the Great Defects), arranged by Abu Talib Alqadi*, verification of Subhi Al-Samarrai, version (1), the World of Books, Beirut 1989.
- Ibn Jama'a, Abu Abdullah Badr Al-Din Mohammed Ibn Ibrahim (d. 733 AH), *AL-Manhal Al-Ruwi in the Abbreviated Sciences of Hadith*, verification of Kamal Alhoot, version (1), House of the Scientific Books, Beirut, 1990.
- Ibn Abi Hatim Al-Razi, Abdul Rahman Ibin Muhammad. (d. 327 AH). *(l-Ilal Al-Hadith) (the Defects of Hadith)*, verification of Muheb Aldin Al-Khatib, House of Knowledge, Beirut, 1985.
- Hamadh, Dr Farooq. (2008). *The Islamic Approach in Criticism (jarh) and praise (tadīl) (Al-Jarh wa al-Tadīl (1)*, House of Peace (Dar Al-Salaam), Cairo.

- Ibn Hajar al-Asqalani. (d. 852 AH). *Nuzhaht al-Nathr Sharh Nukhbat al-Fikar (Journey of seeing, explanation of the elite of thought)*, verification of Salah Aweidah, version (1) House of the Scientific Books, Beirut.
- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed Ibin Ali. (d. 852 AH). *Taqrib al Tahdhib*, verification of Khalil Shiha, version (2) House of Thought (Dar Al-Fikr), Beirut 1977.
- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali. (d. 852 AH). *Tahdhib al-Tahdhib*, verification of Sidqi al-Attar, version (1) House of Thought (Dar Al-Fikr), Beirut 1995.
- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali. (d. 852 AH). *Fateh Al-Bari Sharih (explanation of) Sahih Al-Bukhari*. Verification of Abdul Aziz Ibin Baz, version (1) House of Thought (Dar Al-Fikr), Beirut 1993.
- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali. (d. 852 AH). *Al- Nukat ala Kitab ibn al-Salah*, verification of Saud Al-Sa'di and Mohammed Fares, version (1) House of Scientific Books, Beirut.1994.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmad Ibin Ali. (d. 463 AH). *The Collection of the Narrator's Morals and Ethics of the Listener (Al-Jame''aLe-Akhlaq al-Rawi wa Adab Asame'a)*. to verification of Mahmoud Al- Tahan, version (1) Knowledge Library, Riyadh 1983.
- Al-Daaraqutni, Abu Al-Hasan Ali Ibn Umar. (d. 385 AH). *The Defects contained in the Prophetic Hadith, (Alila Al-waredeh fe Al-Ahadith Alnabaweh)*. Verification of Dr. Mahfuth Al- Rahman Zain Allah Al-Hindi version (1), Dar Tebeh , Riyadh, 1985.
- Abu Dawood, Salman Ibin Al-Asha'th Al Sijistani. (d. 275 AH). *Asunan, (the prophetic traditions)*. Verification of Mohamed Abdelaziz Al-Khalidi version (1), House of the Scientific Books Beirut.1996.
- Ibn Rajab, Abdul Rahman Ibin Ahmed Al-Hanbali. (d. 795 AH), *Sharh (explanation) 'Ilal at-Tirmidhi*. Verification of Hammam Said, version (1), Al-Manar Library, Jordan.1987.

- Said, Dr Hammam. *Al-'Ilal in Hadith, (the defects in Hadith)*, version (1), Dar AlAdwi, Jordan1400 AH.
- Ibi Shaheen, Omar Ibin Ahmed Ibin Othman. (d. 385 AH). *The Date of Trustworthy Names of Narrators whom knowledge was reported from them (Tarikh Asma'a Atheqat memn nuqel Anhum Al-Ilem)*, verification of Dr. Abdul Muti Qalaji version (1), House of the Scientific Books, Beirut, 1986.
- Ibin Shalah, Abu Amr Othman Ibin Abdul Rahman. (d. 643 AH). *Sciences of Hadith*, verification of Dr. Nour Iddin Atar, House of Thought Damascus, version (3) 2013.
- Al-Tahaan, Dr. Mahmoud. (1987). *Facilitation of the Idiom of Hadith*, version (8), Knowledge Library, Riyadh.
- Atar, Dr. Noor Idin Mohammad, (1993). *Criticism Approach in the Sciences of Hadith*, version (3), Dar Al-Fikr, (House of Thought) Damascus.
- Al-Iraqi, Zain Abdul Rahim Ibin Al-Hussein. (d. 806 AH). *Altbesrh wa Atathkera, Sharih Alfiyat A-Iraqi*, Anayeh / (insight and admonition, explanation of the 1000-line poetry) Mohammed Al-Iraqi, House of the Scientific Books, Beirut, no date.
- Al-Ala"i, Khalil Ibin Abdullah bin Kicalda. (d. 761 AH). *a Collection of Obtainment in the provisions of messengers*, verification of Hamdi Salafi, Version (3) the World of Books, Beirut 1979.
- Ibn Kathir, Abu Fida Ismail ibn Umar (d. 777 AH). *Abridgment of Sciences of Hadith*, verification of Ahmed Shaker, Heritage House Library, Cairo 1979.
- Muslem, Abu Hussein Bin Al-Hajaj Bin Muslem Al- Qushayri (d. 261 AH). *The Distinction (Al-Tamyeez)*, verification of Dr. Mohammed Al-Adhami, publications of Riyadh University, no date.
- Alorikat, Abdul Karim. (2000). *The Illusion of Different Narrations in the Regions, version (1)*, library of the ancestor's lights (Adw'a Asalaf), Saudi Arabia,